

الإصلاح ليس بالاستبداد

– 1 –

من مداخل الاستبداد الفكري في العصر الحديث دعوى الإصلاح، وكلمة الإصلاح من أكثر الكلمات رواجاً في المجال الفكري النهضوي في العصر الحالي، ويستعملها أو يستغلها الرؤساء والملوك والأمراء والوزراء والمعاهد الفكرية والجمعيات الثقافية والأحزاب السياسية والحركات الإسلامية والقومية بكافة اتجاهاتها، وكذلك المفكرون والفلاسفة والعلماء والشيوخ والأئمة وكل صاحب فكر أو دعوة، هذه الجهود نحو الإصلاح - بغض النظر عن مصدره - تبشر بالخير، لأن الدعوة إلى الإصلاح اعتراف بوجود الفساد أولاً، وبالحاجة إلى مقاومته والبداية بالطريق الصحيح للتغيير والنهضة المنشودة ثانياً.

وعندما تستعمل هذه الكلمة اليوم نتذكر أنها استعملت من قبل المسلمين قبل قرن من الزمان تقريباً، والفارق بين الاستعمالين: أن الاستعمال الأول كان بدوافع داخلية في الغالب، بينما الاستعمال الجديد بدوافع خارجية في الغالب، وهذه ليست إشكالية بحد ذاتها، وإنما قد تأتي الإشكالية من جهة توظيفها ومقاصدها وأهدافها إن كانت داخلية إصلاحية، أو خارجية مصلحة، والأهم من ذلك أن لا تستغل كأداة للاستبداد الفكري، بيد هذه الدولة أو تلك، أو بيد هذا الحزب أو المفكر أو غيره، والأخطر من ذلك أن تستغل دعوة الإصلاح كأداة للإرهاب والاضطهاد ضد القوى الفكرية الأخرى، ونفضل بداية أن ندفع التشاؤم، وأن نستقبل دعوة الإصلاح بالترحيب والتفاؤل، ولو أنها قد عادت إلى واجهة العمل الفكري بعد غياب أو طرد دام قرناً كاملاً أو يزيد، ولو أنها قد فرضت هذه المرة من الخارج.

لقد برزت كلمة الإصلاح في أواخر حياة الدولة العثمانية، في محاولة إصلاح مسارها ودوام حياتها بصورة أفضل وعمل أقوى وتنظيم سياسي يضمن فاعليتها⁽¹⁾، ولكن هذه الجهود فشلت وانتهت بها محاولات الإصلاح إلى مرحلة التحديات الجديدة بعد القضاء على الدولة العثمانية، أي في مواجهة تحديات الاحتلال العسكري الأوروبي الأجنبي، وما حفظ عن حركة الإصلاح في تلك المرحلة هو أفكار أولئك الرجال الذين وصفوا برواد الإصلاح⁽²⁾، أما المرحلة التي تبعتها فقد كانت مرحلة الثورة على الاحتلال والتحرر من الاستعمار⁽³⁾، بدأت المرحلة الثانية في عقود النصف الأول من القرن العشرين الميلادي، وقد صاحب المرحلة الثانية أي مرحلة الثورة والتحرر حركات النهضة والبعث العربية وحركات الإحياء الإسلامي، وقد اتسمت حركات النهضة العربية بالتأثر بحركات التحرر العالمية وأغلبها حركات اشتراكية ويسارية و"تقدمية"، فاصطبغت الحركات العربية بهذا التوجه، على أساس أنه محور الانبعاث العربي، بينما توجهت الحركات الإسلامية إلى إحياء التراث الديني على أساس أنه محور الانبعاث الإسلامي.

ولكن محاولات النهضة العربية الوطنية والقومية الاشتراكية آلت إلى طريق مسدود قبل انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر القرن العشرين الماضي، مما وفر ظروف نجاح أفضل للحركات الإسلامية في الثلث الأخير من القرن العشرين الماضي، فيما صار يعرف بالصحة الإسلامية في مصطلحات الثقافة العربية والإسلامية الداخلية، أو الأصولية الإسلامية في

(1) انظر: الدولة العثمانية في الدراسات الحديثة (الإصلاح والتنظيمات ومصائر الدولة)، مجلة الاجتهاد، بيروت،

العدد (45 و46)، السنة الحادية عشرة، شتاء وربيع عام 2000م - 1420-1421هـ.

(2) انظر: جمال الدين الأفغاني عطاؤه الفكري ومذهبه الإصلاحية، حلقة دراسية، تحرير إبراهيم غرايبة، المعهد

العالمي للفكر الإسلامي، عمان، 1420هـ - 1999م، وغيره.

(3) أسئلة الفكر العربي المعاصر، عبد الإله بلقزيز، دار الحوار، اللاذقية، الطبعة الأولى 2001م، ص 24.

مصطلحات الثقافة الغربية الأوروبية والأمريكية⁽¹⁾، أي من قبل الدول الاستعمارية السابقة، والتي كانت تراهن على أن تقوم الحركات الوطنية والقومية العربية والتي تمثلت بدول وطنية وقومية تقدمية بتحرير العرب من الدين كلياً، أو أن تحقق دولاً "علمانية" دنيوية بالمعايير الأوروبية، أو على الأقل منع الشعوب العربية والمسلمة من توظيف الإسلام في الصراع الفكري والسياسي فضلاً عن استعماله في الجانب العسكري، ولكن الذي حصل أن الجماهير العربية والمسلمة تبنت المفاهيم الإسلامية لاستئناف حياة إسلامية في الفكر والاجتماع والاقتصاد والسياسة من جديد، ورفعت رايات مقاومة الاختراق الخارجي للشخصية العربية والإسلامية، وقاومت الدوبان في الحضارات الأخرى، وأظهرت استعداداً للتضحية المادية والنفسية والشهادة في سبيل عزتها ونصرة قضاياها، مما فتح أعين العالم على هذه التطورات وما يمكن أن تمثله من خير أو خطر على الغرب ومصالحه في المنطقة العربية والإسلامية ومستقبل العالم أيضاً.

— 3 —

يرى كثير من المفكرين والسياسيين العرب والمسلمين أن حركة الإصلاح المعاصرة جاءت بدوافع خارجية وتحديدأ الضغوط التي تباشرها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على حكومات العرب والمسلمين، وأن هدف هذه الضغوط الخارجية معالجة أو مقاومة توجهات الشعوب العربية والمسلمة، أي لتوجيهها وجهة تخدم المصالح الغربية، أو لا تعادياها أو لا تهدد مصالحها في المنطقة العربية والإسلامية والعالمية، ويستدلون على ذلك بالخطاب الأمريكي الرسمي، وهو ما تحدث عنه الدكتور طه عبد الرحمن في مقالته "المانوية الجديدة" وغيرها، وبدليل ما تمارسه أمريكا مع الدول العربية والإسلامية من أفسى أنواع

(1) انظر كتاب: الأصولية في العالم لعربي، تأليف ريتشارد هرير دكمجيان، ترجمة وتعليق عبد الوارث سعيد، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، 1409 هـ - 1989 م، ص 19. وكتاب: الخطر الإسلامي بين الوهم والواقع، جون إسبيري، ترجمة هشام فرحات، دار الحوار، اللاذقية، الطبعة الأولى، 2002 م، ص 8.

الاستبداد عن طريق الترغيب والترهيب، إما ترغيباً بالمساعدات والقروض المالية وإدخالها في الدول الصديقة، أو ترهيباً بمنع المساعدات ومنع القروض، بل وفرض الحصار الاقتصادي وتجويع شعوبها، وإدخالها في الدول غير الصديقة أو الداعمة للإرهاب أو محور الشر أو غيرها من الضغوط غير الإنسانية ولا القانونية، ويرون أن ما وقع لأفغانستان والعراق دليل عملي على ذلك.

ويرون أن هذه الضغوط أو الاستبداد الخارجي ليس جديدةً ولكنه ازداد إثر التحولات الكبرى التي تحدث في السياسة العالمية، منذ 11 / سبتمبر 2001م، "فالولايات المتحدة الأمريكية بدأت تضع على رأس أولوياتها المعلنة في منطقة الشرق الأوسط بناء الديمقراطية"⁽¹⁾، وبعد هذه الأحداث قادت أمريكا دول مجموعة الثمانية إلى تبني خطة لدعم الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير الذي عقد في واشنطن، بتاريخ: 11 / 6 / 2004م، والذي طالب الدول العربية والإسلامية بإصلاحات ثقافية واجتماعية وسياسية تغير في البنية الفكرية والاجتماعية والسياسية في العقلية العربية والإسلامية الراهنة⁽²⁾.

هذه الضغوط الأجنبية للإصلاح وضعت مشاريع الإصلاح الداخلية في مشكلة أو إشكالية أو أزمة، فبدل أن تتم الفرحة الشعوب العربية والإسلامية إزاء المطالبة بالإصلاح من أعلى القيادات الداخلية، وإزاء ظهور مساعد كبير لهم على دعم مشاريع الإصلاح من الخارج، انبرت الحركات الفكرية في رفض مشاريع الإصلاح الخارجية والتي رأت فيها مشاريع احتلال ثقافي واجتماعي وسياسي جديد، لأنها مشروطة بالموافقة الغربية الأوروبية والأمريكية وإلا فهي ليست إصلاحاً، وقد شاهدت أن أمريكا تريد أن تحدث الإصلاح ولو بالاحتلال العسكري الذي ينتهك كل الحقوق الإنسانية والخلقية والدولية، أي تريد أن تفرض الإصلاح بالقوة وليس بالاستبداد السياسي أو الاقتصادي أو الفكري فقط، وتريد أن

(1) الإصلاح من الداخل، الدكتور: أسامة الغزالي حرب، مجلة السياسة الدولية، العدد (156)، أبريل 2004م.

(2) انظر: خطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح الصادرة عن قمة الثماني في الولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية العدد (157)، يوليو 2004، ص 301.

تفرد في تحديد معالم الإصلاح وكيفيته، أي تفرض الإصلاح بالتهديد بلقمة العيش ووقف الدعم والمساعدات، أو بالقوة العسكرية وهدم الأنظمة والحدود إذا لزم الأمر، ولو بحجج واهية أو أكاذيب مفتعلة، كما أقرت بذلك التقارير الرسمية البريطانية والأمريكية⁽¹⁾.

- 4 -

هذا النمط من الإصلاح خلق حالة من الفزع في كل مكان، والمدهش في الأمر أن المتخوف الأكبر من هذه المشاريع الخارجية للإصلاح هي الأنظمة الحاكمة، وكأنها تخشى من التحول الديمقراطي في تداول السلطة على الطريقة الأوروبية والأمريكية فيما لو حصل الإصلاح بالشروط الأمريكية، وكأنها لا تستطيع من خلال الديمقراطية بالمواصفات الغربية ضمان مستقبلها في السلطة، فانبرت في صنع معارضة للإصلاح إذا جاء من الخارج، بحجة أن الإصلاح لا يفرض على الشعوب بالاستبداد، وأن كل قطر عربي أو إسلامي له خصوصيته التي لا يستطيع الإصلاح الخارجي العام التعامل معها أو تفهمها.

هذه المواقف العربية والإسلامية المعارضة للإصلاح الخارجي تشترك فيها الأنظمة الحاكمة وقوى المعارضة الرسمية، وتؤديها الأحزاب العربية والإسلامية المرخصة وغير المرخصة، وكأنها تدافع عن هويتها وذاتها لأنها لا تثق في النوايا الأمريكية ولو كانت موالية لها، وقد بلغ شعورها بالخطر أن عبرت عن تخوفها من قضية الإصلاح الخارجي على أعلى صعيد عربي ممكن وهو مؤتمرات القمة العربية الأخيرة في تونس آذار 2004م، وفي آذار 2005م الذي عقد في الجزائر، فجاءت القرارات والبيانات تدعو إلى الإصلاح الداخلي وتحذر من الإصلاح الخارجي وتندد به.

هذه المواقف العربية والإسلامية وعلى أعلى مستوى رسمي وفكري وشعبي أمام تحدٍ

(1) انظر: التقرير الأمريكي الرسمي، وفيه: أن الأوساط الاستخباراتية الأمريكية كانت مخطئة تماماً في كل تقديراتها تقريباً التي سبقت الحرب حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، والتي كانت حجة الحرب على العراق، جريدة الرأي الأردنية، العدد (12611)، بتاريخ 1/ نيسان، 2005م.

كبير، لتحديد موقفها من الإصلاح الداخلي والخارجي معاً، فهي مطالبة أن تفتح باب الإصلاح على مصراعيه لتحسن التعامل مع الإصلاح الذي تدعى له من الخارج أو يفرض عليها، والبحث عن شروط الإصلاح المنشود داخلياً، دون إنكار الحاجة إلى الإصلاح الفعلي وليس الدعائي فقط، لأن الشعوب العربية والإسلامية تدرّك الحاجة إلى الإصلاح الحقيقي، ولو وجد الإصلاح في الداخل فعلاً، لما تمكنت القوى الخارجية من مغازلة الشعوب والقوى الإصلاحية في الداخل، ولما وجدت من بينها من يمد يديه ويستنجد بها للخلاص من الاستبداد السياسي والاستبداد الفكري الداخلي، أي أن مقاومة الإصلاح الخارجي يتم في حالة واحدة، وهي النجاح في الإصلاح الداخلي فعلاً وليس قولاً فقط.

الإصلاح الداخلي له شروط وله عواقب، وشروطه الأولى حرية الفكر وحرية العمل للجميع، وعواقبه: إما الإصلاح الداخلي الحر فكرياً واجتماعياً وسياسياً، وإما الإصلاح الخارجي صاحب المصالح والأجندة الخاصة، مع الأخذ بعين الجِد والاعتبار أنه لا يمكن مقاومة الإصلاح الداخلي والخارجي معاً، وأن مقاومة الإصلاح الداخلي الحر تعني فتح الباب للإصلاح الخارجي فعلاً، فإذا كان الإصلاح الداخلي صادقاً فعلاً فلا بد من إزالة كل معوقات الإصلاح الداخلي مهما كان نوعها ومصدرها وتاريخها.

— 5 —

وإذا طلب معيار دنيوي تتحاكم إليه مشاريع الإصلاح الداخلية والخارجية، فيكفي التقييد بالمعنى اللغوي للإصلاح وهو أنه: خلاف الفساد⁽¹⁾، أي أن الإصلاح حرب على الفساد أولاً، وبناء جديد لا فساد فيه ثانياً، وليس حرباً على أشياء أخرى قبله، وإذا نجحت الحرب على الفساد فسوف تنجح الحروب الأخرى، ومنها الحرب على الإرهاب الذي يرفضه الإسلام، وتحاربه الأمة العربية والإسلامية قبل أن تحاربه الأمم الأخرى، ولكن الحرب على الفساد لا تعني الحرب على الفقر فقط، كما تحاول بعض النظريات الناقصة أن تبرره في العالم أو

(1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ص 574.

في العالم العربي والإسلامي، ونحن هنا لا نريد دراسة ظاهرة الإرهاب، وأقول ظاهرة، لأنه قد لا يكون حقيقة واقعية، وإنما حكماً معيارياً أخطأت الإدارة الأمريكية في صياغته وصياغة عدوها على أساسه أمام شعبيها وشعوب العالم، ونقول أخطأت الإدارة الأمريكية في صياغته لما عاد ويعود عليها بالضرر والخسارة، وليس بما يعود على العرب والمسلمين من ضرر وخسارة وتشويه فقط، وهو ما أصبح يدركه المواطن والمفكر الأمريكي قبل العربي والمسلم.

القضية التي نتحدث عنها هنا ليست الإرهاب، وإنما كيف لا يكون الإصلاح أداة بيد المستبدين، ولا يكون طريقاً جديداً للاستبداد الفكري بالدرجة الأولى، أما كيف لا يكون أداة بيد المستبدين، فهو ما على الإدارة الأمريكية أن تلتزم به، وهو أن لا تفرض على الشعوب العالمية ومنها العرب والمسلمين قناعاتها وفلسفتها وقيمها بالقوة والاستبداد، لأن القيم الصحيحة لا تفرض على الشعوب فرضاً، وإلا فقدت قيمتها وجمالها واحترامها وفوائدها، أي لا يجوز الدعوة إلى الديمقراطية إلا بالطرق الديمقراطية، وهذا يعني أن تكون دعوة الشعوب إلى القيم التي تؤمن بها الحضارة الغربية بحرية، وأن تكون الدعوة إلى الديمقراطية بالديمقراطية، فلا يدعى إلى الحرية بالحرب ولا بالدمار، ولا يدعى إلى الديمقراطية بانتهاك الحقوق ولا بأسلحة الدمار الشامل، حتى لو كانت هذه الشعوب رازحة تحت استبداد محلي، لأن من حق الشعوب كافة أن تصنع مجتمعاتها الديمقراطية بطرق ديمقراطية، أي بحرية وإرادة حرة واختيار مستقل، وبعيداً عن أي ضغوط خارجية أو داخلية، وفي خلاف ذلك تدخل الإدارة الأمريكية دولتها وشعبها في معاداة الشعوب الأخرى، دون أن يشفع لها ما تدعو إليه من قيم ترى فيها الحق والصواب.

ليس من مصلحة أمريكا معاداة شعوب العالم ومنها الشعوب العربية والإسلامية بحجة دعوتها إلى الإصلاح والديمقراطية والحرية، ولا تغتر بتبعية فئات قليلة من الشعوب التي تخاطبها إذا تنازلت لها عن شخصيتها، لأن الشعوب الحية والصادقة والتي ترحب بالمشاريع الأمريكية في الإصلاح لا تنازل عن حريتها ولا كرامتها ولا عزيمتها ولا هويتها الفكرية التي تقتنع بها، سواء كانت هويتها الفكرية من مصدر ديني أم من مصدر دنيوي، أي أن هذه

الشعوب لها حق تقرير مصيرها العقدي والفلسفي والفكري والثقافي والحضاري بنفسها، وأن لا تسمح للإصلاح أن يفرض عليها بالاستبداد، وأن لا تحتل الاحتقار ولا الاهانة ولا الظلم ولا العسف ولا الجور باسم الإصلاح، ومن باب أولى أن ترفض الحرب والاحتلال العسكري باسم الإصلاح، وإذا قاومت الاحتلال فهذا حقها وواجبها، وعلى الشعوب الأمريكية أن تكون من أوائل الشعوب التي تساعد وتساندها في قضية التحرر، لأنها مرت بهذه التجربة المريرة، وإلا كانت نتائج الإصلاح الخراب والدمار وقتل الجنود المضللين، وأقول الجنود المضللين لأنهم أداة عسكرية عمياء بيد من يدفعهم لحروب ظالمة لا تخدم إلا مصالح فئات صغيرة من الشعب الأمريكي⁽¹⁾.

— 6 —

إن أسوأ ما يضر بالإصلاح الخارجي أو الداخلي وجود جهات فكرية أو سياسية تعمل دائماً على عدم مواجهة الأمواج الهائجة بعقلانية، بل وتدفع السفينة نحو مصالحتها الخاصة ولو أدى بالسفينة إلى الغرق، أي من الأخطاء التي وقعت وتقع فيها الإدارة الأمريكية أن تظن في القوى الضعيفة والقليلة والخائنة لوطنها ولقوميتها ولدينها أن تظن بها القدرة على صناعة الإصلاح الذي تريده القوى العظمى الهائجة في العالم، لأن الخائن لوطنه وقومه أضعف من الدفاع عن نفسه، فضلاً عن أن يحقق للمحتل أهدافه أو مصالحه ومستقبله، وفي المقابل قد يكون من الخطأ مقاومة المحتل بوجه واحد فقط، مثل اختيار الخيار العسكري وحده، وبالأخص في ظل اختلال التوازن العسكري، ولذا لا بد من احترام الجهود والخيارات الأخرى في كيفية مقاومة المحتل، ولو بالحوار والسياسة.

وأما الخطأ الذي قد يقع فيه الإصلاح الداخلي فهو أن تكون دعوته إلى الإصلاح بالاستبداد الفكري، وهو بالدعوة إلى الإصلاح من جهة واحدة وبرؤية واحدة فقط، سواء

(1) انظر: السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد (دراسة استراتيجية) اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل الاستباقي، الدكتور: عماد فوزي شعبي، دار كنعان، دمشق، الطبعة الأولى 2003م، ص 81.

كانت هذه الجهة حكومية أو شعبية، وذلك بالدعوة إلى نوع واحد من الثقافة أو الفكر أو التفسير أو الاجتهاد أو الرسائل، ورفض الثقافات والأفكار والتفسيرات والاجتهادات والرسائل الأخرى، فهذا استبداد يتعارض مع الإصلاح في خطوته الأولى، لأن الإصلاح والاستبداد نقيضان، ولا يتعايشان بسلام إطلاقاً، فمن يفرض الإصلاح بالاستبداد إنما يخلق الرفض لإصلاحه، وربما العنف في رفضه، فمن كان صادقاً في إصلاحه سواء كان خارجياً أو داخلياً، فإن أول ما يجب أن يؤمن ويعمل به هو الحرية والتسامح واحترام الآخرين طالما هو في دائرة الفكر والدعوة، وأن يتذكر دائماً أن الإصلاح بقدر ما هو خلاف الفساد هو أيضاً خلاف الاستبداد.

الإصلاح قيمة إيجابية لا يجوز تشويهها بدعوى كاذبة، وعلى صعيد العمل الدعوي الإسلامي، قد ينشأ الإصلاح على دعوى أن هناك فهماً وحيداً للإسلام، وقد يوصف بالفهم الحقيقي أو الفهم الصحيح أو التفسير المعتدل أو الإسلام الوسطي أو غيرها من الأوصاف غير الدقيقة، وقد تبين في "كتاب شرعية الاختلاف بين المسلمين" أنه لا يوجد فهم واحد للإسلام، وإنما هناك تعددية فقهية وعقدية وسياسية في الاجتهاد والشورى والدولة، وأنه ليس من الحكمة القول بأن هناك فهماً حقيقياً أو صحيحاً للإسلام عند هذا العالم أو ذلك، أو عند هذا الحزب الإسلامي أو غيره، لأن الفهم والاجتهاد عرضة للخطأ والصواب كما ثبت في النصوص القرآنية والبيان النبوي الشريف، كما في قصص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، مثل قصة يونس عليه السلام مع قومه، أو قصة داود عليه السلام في حكمه بين الخصمين، أو قصة محمد عليه الصلاة والسلام في أسرى بدر أو غيرها، ومن باب أولى أن يتقبل المسلمون الاختلاف في الاجتهادات بين علماء المسلمين ومدارسهم الفكرية وأحزابهم السياسية.

— 7 —

إن كلمة الإصلاح عربية أصيلة وليست من المصطلحات والمفاهيم الغربية التي غزت الثقافة العربية والإسلامية مثل الديمقراطية أو غيرها، وقد وردت في القرآن الكريم في دعوة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأن دعوتهم إن تريد إلا الإصلاح ما استطاعت، وهو منع

الفساد والقضاء عليه، وقد جاء النهي في القرآن الكريم عن الإفساد في الأرض بعد إصلاحها، أي أنه دعوة إلى رفض الفساد في كل العالم، وليس المقصود بالفساد الأخلاق والعيادات الفاسدة، وإنما فساد القيم الاجتماعية والقيم الاقتصادية والقيم السياسية، والفساد الأخير هو ما تهتم به أمريكا أكثر من الفساد الأول، إن لم تكن داعية للفساد الأول بحجة الحرية وحقوق الإنسان، بينما الفساد الأخلاقي وهو ما تهتم به بعض الجمعيات والحركات العربية والإسلامية أكثر من الفساد الثاني وبالأخص من الفساد السياسي، بينما الفساد يشملهما جميعاً، والإصلاح يجب أن يشملهما جميعاً، وإذا وجد الاختلاف فهو في ترتيب الأولويات فقط.

إن من أكبر أخطاء الإصلاح الغربي أنه أخطأ في تفسير الفساد في العالم العربي والمسلم، وسواء كان خطؤه بقصد أو بغير قصد، فإنه لن ينجو من سيئات هذا التفسير إن لم يكن على المدى القريب فعلى المدى البعيد حتماً، ولعل ما دفعه إلى هذا الخطأ خطأ أكبر منه، وهو احتكامه في حسم الصراع الحضاري بحسب مصطلحاته إلى القوة العسكرية، وهذا استعمال للقوة في غير مكانها الصحيح، لأن الصراع الحضاري يحتاج إلى معركة حضارية لا سلاح فيها إلا الفكر والقناعة واحترام الآخر، أما استعمال الطائرات والقنابل المدمرة والصواريخ العابرة للقارات وغيرها ضد من لا يملكها، فهذه ليست معركة عسكرية ولا حضارية.

— 8 —

لم يخطئ الغرب عندما حكم أن العالم العربي والإسلامي يعاني من الفساد وأنه بحاجة إلى الإصلاح، ولكنه أخطأ عندما تعمد في ربط الإصلاح بالأصولية الإسلامية التي ينسبون إليها الإرهاب الدولي، والذي مصدره في نظرهم التعصب الديني، وأن من مهمة الإصلاح أن يمنع الإرهاب، وأن تكون من مهمة مناهج الإصلاح التربوية تخفيف منابعه المفترضة، وعندما تضطر هذه الدول للحديث عن الأسباب مباشرة، أو عن طريق أحد سفرائها من العرب أو من المسلمين أو من الأوروبيين أو الأمريكيين، فهي تتكلم عن المظاهر والقشور والأعراض فقط، فتجعل من الجمعيات الخيرية، أو المعاهد الثقافية، أو المذاهب التراثية أو

الحركات العربية والإسلامية السياسية أو غيرها مصادره الأساسية إن لم تكن الوحيدة، ولذا تجعل من أولى خطوات مشروع الإصلاح إغلاق هذه المصادر، فلا تصل للحلول ولا تقضي على "الإرهاب".

والأخطر من ذلك أن أمريكا والدول الغربية تقيس مشاكل العالم الثقافية على مشكلتها مع الدين الكنسي، وتجعل من مشروعها الإصلاحي مشروعاً متكرراً لكل الشعوب، حتى يخرج بالحلول نفسها، وتحل العقلية الأوروبية الغربية والأمريكية مكان العقلية العربية والإسلامية، لأن مشروعها الغربي الحديث انطلق من الإصلاح، فقد كانت أولى خطوات الغرب مع الكنيسة المسيحية بالإصلاح الديني في القرن الخامس عشر، ومن ثم بالنهضة في القرن السادس عشر، ومن النهضة إلى العقلانية في القرن السابع عشر، ومن العقلانية إلى الثورة الاجتماعية في القرن الثامن عشر، إلى الانقلاب الصناعي في القرن التاسع عشر، إلى التكنولوجيا في القرن العشرين⁽¹⁾.

فهل أمريكا صادقة في السير بمشروع الإصلاح في البلاد العربية والإسلامية على هذه الخطى إلى آخر مرحلة فيه، فإذا كانت صادقة فعلى المفكرين العرب والمسلمين وضع الخطط الصحيحة التي تحدد موقف الإنسان العربي والمسلم من الدين، وهذا لا يتطلب إخراج الدين من الحياة وإنما منح الفرصة لعقلاء العرب والمسلمين للمشاركة في تفسير الدين وليس حصره على المذاهب التراثية والحركات الفكرية والسياسية، بأن يشارك فيه أساتذة الجامعات من كل الجامعات والتخصصات العلمية والفلسفية والإنسانية، حتى تخرج بإصلاح تجديدي حقيقي وقوي، يحقق التكوين الصحيح لوجود أمة عربية وإسلامية تشارك العالم أجمع في الصلاح العام للبشرية، ودون صدام وحروب مع الشعوب الأخرى طالما حفظ الأمن العالمي ولم يعتد أحد على الآخر.

(1) دراسات إسلامية، الدكتور حسن حنفي، ص 279.

إن محاولة إخراج الدين من الحياة العامة قهراً وظلماً وحسداً ستبوء بالفشل مهما طال الزمن، وهذا ليس في مصلحة الإنسانية ولا في مصلحة الأوروبيين ولا الأمريكيين، لأنهم بذلك يدخلون المنطقة العربية والمسلمة في فوضى لا يتحكمون في مجرياتها ويخسرون نتائجها النهائية، فضلاً عن أن وصفهم للإسلام والمسلمين بالإرهاب مخالف للحقيقة ولا يظهر الحقيقة، وإنما يظهر وجهاً واحداً، وهو وجه المسلمين الراضين للظلم، والمقاتلين ضد الاحتلال بكل ما يملكون من إمكانيات، بينما يوجد وجوه أخرى للإسلام والاجتهادات الإسلامية المعاصرة تحتاج إليها الحضارة العالمية، وشعوب العالم أجمع وهم في عصر العولمة والانفتاح الحضاري، وهذا يتطلب وضع أسس تعامل فكري دولي جديد، أو نظام ثقافي دولي جديد، يدرس القرآن ويقدره، ويفهم الإسلام ويفعله، في تأسيس حقوق الإنسان فعلاً وليس قولاً فقط، وليس حقوق الإنسان فقط، وإنما كافة الحقوق التي تؤمن بها كل الشعوب باختيارها وإرادتها الحرة.

وإن العرب والمسلمين بحاجة إلى نظام معرفي وعقلي وعلمي واجتماعي واقتصادي وسياسي جديد، يبدأ بنشر أسس تربوية جديدة، ومناهج معرفية وعلمية، يتم فيها التركيز على تقديم الاجتهاد الإسلامي الجديد بصورة تنفع العالم، ويتم فيها تقديم الفكر والعالم والسياسي العربي والمسلم رسل سلام وهداية للعالم أجمع، إن المطلوب هو تكوين العقل العربي أو العقل المسلم بأنماط من التفكير العلمي، وليس البقاء على النمط الفكري السائد، والانتفاع من المعارف الإنسانية العالمية، وتعلم التاريخ العالمي والتجارب الحضارية العالمية، والاستفادة من كيفية إقامتها لإصلاحها ونهضتها، مع ملاحظة الظروف الخاصة الفكرية والثقافية، أي أن مشاريع الإصلاح الجديدة مطالبة بعدم تكرار أخطاء مشاريع الإصلاح القديمة والتي أحييت الانتماء إلى الإسلام بصورته التراثية في الغالب، وربما كانت معذورة لأنها احتاجت إلى الفكر التراثي الإسلامي الذي يجمع الجماهير لمقاومة المحتل، بينما الأمة بحاجة أكثر إلى عقلية البناء الذاتي دون التأثيرات الخارجية، إن الإصلاح بالمفهوم التراثي

الإسلامي مدرسة محافظة لها احترامها وحقوقها في الدعوة والعمل ما لم تمارس الاستبداد، ولكن الإصلاح التجديدي أقدر على البناء الجديد.

وإذا حق لمفكر أن يتساءل عن إمكانية المدارس التراثية في إحداث النهضة قائلاً: " كيف تقوم نهضة على أسس أشعرية؟ أي على التشبيه في الذات، والتشخيص فيها، وعلى إنكار العدل وقانون الاستحقاق والغائية والصالح والأصلح، والحسن والقبح العقليين، والعقل كأساس للنقل؟

لقد اقترب محمد عبده من بعض المبادئ الاعتزالية فيما يتعلق بالحسن والقبح العقليين ولكنه ظل في جملته أشعرياً متزواجاً مع التصوف وهو النمط الديني القديم الذي ساد في حياتنا منذ الغزالي، أحد رواد الجوانية الأوائل. ما زال الإصلاح يتصور الدين بمعناه التقليدي ويتعامل معه بأسلوب الدفاع ويدعو إلى الرجوع إليه دون أن يحوله إلى أيديولوجية وإلى نظام للعالم وإلى تحليل علمي وإلى حركة جماهيرية، وهذا ما سبب بعض الاضطراب في سلوك المصلحين واتجاهاتهم السياسية"⁽¹⁾.

إذا كان هذا التساؤل محقاً في حينه عن دور التراثية في النهضة، فإن أحداث الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق، تفرض أسئلة مريرة على الإصلاح الداخلي والخارجي، فقد سبق الصراع العسكري الداخلي في أفغانستان الاحتلال الأمريكي ومهد له، بينما جاء الصراع العسكري الداخلي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي ومهد له، وفي كلتا الحالتين هناك استغلال للمدارس الإسلامية التراثية من سنة وشيعة وغيرها، واستغلال للطوائف المسلمة من بشتون وطاجيك وعرب وأكراد وتركمان وغيرهم، وكلها تستغل في تقسيم البلدان الإسلامية باسم الحرية والإصلاح والديمقراطية، وعن طريق الانتخابات والقانون والدستور، فكيف يمكن لباقي الأقطار العربية والإسلامية السير في مثل هذه المشاريع المتأزمة؟

(1) دراسات إسلامية، الدكتور حسن حنفي، ص 278.

إن تقارير التنمية الإنسانية في الوطن العربي تؤكد على نواقص أساسية في الوطن العربي في الحرية والمعرفة والدور الاجتماعي للمرأة العربية المسلمة، وأن المطلوب الحرية الكاملة التي ترفض الاستعباد للإنسان ما دام ولد حراً، وإلا فإن العائق في مسيرة التقدم سيبقى قائماً، وإلا نظرت الفئات التواقفة إلى الحرية إلى المساعد الخارجي، الذي له مصالح كبرى وحقيقية لإحداث الإصلاح الفكري والاجتماعي والسياسي، إن المجتمع الذي يعجز أن يعبر عن ذاته بسبب الاستبداد، يمكن أن يتحوّل إلى مصدر خطر على نفسه وعلى الآخرين، فالمجتمعات التي تعاني من مظالم واستبداد تصبح مصدر خطر على نفسها وعلى العالم، والسبب الرئيس عدم وجود منابر للتعبير عن مشاكلهم وعدم وجود منصات للجماهير لتعبر عن المآسي التي تعاني منها هذه المجتمعات، أي الاستبداد الفكري بالدرجة الأولى.

إن حالة الضعف العربية والإسلامية الحالية مكشوفة للعالم، وهذه الحالة إن بقيت كذلك دون إصلاح حقيقي ستعطي المبرر لأصحاب المصالح الخارجية للتدخل في فرض الإصلاح الذي تريد، ولكن الحججة التي يأتي بها التدخل الخارجي ستكون مؤيدة بقوى داخلية، تبحث عن مخلص لها ما دام المهدي المنتظر لم يخرج في أحلك الظروف والأوقات، إن العالم إذا تورط في التدخل في شؤون العرب والمسلمين، فإن من أعطاه هذا الحق في التدخل هو الإنسان العربي والمسلم الصامت والمجتمع العربي والمسلم المستسلم للاستبداد والحاكم العربي والمسلم الذي عجز أن يمارس دوره الفاعل، فلماذا يقع الإنسان العربي والمسلم بين مطرقة الاستبداد الداخلي أو التدخل الخارجي، فلا يوجد شعب لا يتوق إلى الحرية والإصلاح ولكن الإنسان العربي المسلم المثقف والمجتمع العربي المسلم المثقف هو من يصنع إصلاحه ومستقبله.

